الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

JAN 13 1992

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٦
المعقودة يوم الإثنين
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

الرئيس : السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الاعمال : تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين ، والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.36
27 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57260 ٥٣٠٠٩(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٧ من جدول الاعمال : تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين ، والمسائل الانسانية (تابع) (A/46/3 (الفصل السابع ، القسم حاء) و Add.1 ، A/46/12 و Add.1 ، 134 و Corr.1 ، 139 ، A/46/323- S/22836 ، A/46/344 ، 371 ، 428-435 ، 471 ، 501/Rev.1 ، 568 ، 612)

١ - السيد رازي (أفغانستان) : شدد على الحاجة الى التصدي للاسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين وأكد أهمية التدابير الوقائية ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسباب التي هي من صنع الانسان . وفي حالة اللاجئين الافغان ، قال إن الحرب سبب رئيسي لتدفقات اللاجئين ، وإن حكومته لذلك تسعى الى انهاء الحرب من أجل تمهيد الطريق أمام العودة الطوعية للاجئين الى وطنهم . وتقدم اتفاقات ١٩٨٨ بشأن تسوية الحالة المتصلة بأفغانستان الحل الذي يعد أكثر الحلول انصافا . وبموجب هذه الاتفاقات ، يقع على الأطراف الالتزام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين العودة الطوعية للاجئين الافغان الذين يعيشون بصفة مؤقتة في باكستان .

٢ - وأضاف يقول إن جميع اللاجئين الافغان الذين يرغبون في العودة الى وطنهم يمكنهم أن يفعلوا ذلك بحرية . ولجميع العائدين ما لرعايا أفغانستان الآخرين من حقوق وعليهم نفس الالتزامات . وقال إن حكومته ، على الرغم من القيود الاقتصادية ، قد وفرت التسهيلات اللازمة لإعادة توطين العائدين في مناطقهم الاصلية ، بما في ذلك النقل المجاني ، والاقامة في بيوت السلام للضيافة ، والمشروع الرائد للعودة الطوعية ، علاوة على تقديم المساعدة الى عدد اضافي بلغ ٣٠ ٠٠٠ من العائدين تلقائيا من جمهورية ايران الاسلامية أساسا عن طريق برنامج الضيافة التابع للمفوضية . وبلغ عدد العائدين تلقائيا في عام ١٩٩٠ ، دون مساعدة المفوضية ، ما يقدر بنحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص .

٣ - ومضى يقول إنه ينبغي إيلاء اعتبار جدّي الى أنه لم تحدث في عام ١٩٩٠ أية عودة منظمة كبيرة للاجئين الافغان من جمهورية ايران الاسلامية وباكستان الى وطنهم . وتظهر التجربة أن هناك عقبات تعوق العودة المنظمة . وأشار الى أن حكومته مستعدة لأن تناقش تلك العقبات ، وتصر على اجراء المشاورات قبل القيام بأية مشاريع للإعادة الى الوطن . وقال إنه يأمل في أن تستجيب الدول الاعضاء والمنظمات الانسانية على نحو إيجابي بغية تنفيذ مشاريع مماثلة ، حسبما هو مطلوب بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٤٥ . وتساعد المشاريع الرائدة على تأمين العودة المنظمة والآمنة للاجئين

(السيد رازي ، أفغانستان)

الافغان ؛ وبلده مستعد للتعاون مع منظمات الامم المتحدة ذات الصلة لإزالة أية عقبات في هذا الصدد .

٤ - وذكر أن وفده يقدر استمرار الدعم الذي تقدمه المفوضية وبرنامج الاغذية العالمي لمشروع بيوت السلم للضيافة في أفغانستان . ومع ذلك فإن بيوت السلم للضيافة توجد في المدن الواقعة على الحدود ، لا سيما في الجزء الغربي من البلد ، ومن ثم فإنها تواجه مصاعب شديدة تعزى الى ضخامة عدد العائدين . وينبغي توسيع نطاق مراكز الاستقبال وبيوت الضيافة ، وينبغي للمفوضية أن تولي مزيدا من الاهتمام الى توفير الاغذية والادوية والنقل الجوي .

٥ - وقال إن المناخ السياسي الجديد في أفغانستان يثير الامل في التوصل الى حل دائم . وينبغي على المفوضية أن تقوم ، بالتعاون مع برامج الامم المتحدة للمساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان ، بالاعداد لإعادة توطين اللاجئين . وأعلن أن حكومته مستعدة لأن تسمح لجميع اللاجئين الافغان بالعودة الى وطنهم وتندد بأية محاولة لإبطاء خطى تلك العملية .

٦ - السيد نيكاج (البانيا) : قال إن بلده ، شأنها شأن بلدان أوروبا الشرقية الاخرى ، قد شرعت في اجراء سلسلة من الاصلاحات لإيجاد مجتمع ديمقراطي حقيقي واقتصاد سوقي . على أن هذه الاصلاحات تجري في وضع اقتصادي بالغ التوتر ، يتميز بارتفاع البطالة ، والشلل الصناعي ، والعجز التجاري والمالي ، ونقص الاغذية . وقد أدى الانهيار المفاجئ للنظام السياسي القديم فضلا عن الازمة الاقتصادية الحادة الى هجرة جماعية لمواطني ألبانيا الى اليونان وايطاليا وبلدان أخرى بحثا عن حياة أفضل . وقد أوجدت هذه الهجرة مصاعب للبلدان المجاورة ، وتسعى حكومته بالتعاون مع حكومات تلك البلدان الى ايجاد أفضل الحلول لتلك المشكلة . وترى البانيا ، ادراكا منها لنقص الاموال المحلية ، أن الاستثمارات والائتمانات الاجنبية هي وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٧ - وأضاف يقول إن التغيرات السياسية الكبيرة التي حدثت في البانيا قد أقنعت الدول المجاورة وهيئات الامم المتحدة ذات الصلة بأن رعايا ألبانيا الذين يغادرون البلد ينبغي أن يعتبروا مهاجرين اقتصاديين وليس لاجئين سياسيين ، وأن مشاكلهم ينبغي أن تحل على هذا الاساس . وتعتبر حكومته جميع مواطني ألبانيا الذين غادروا

(السيد نيكاج ، البانيا)

البلد بصورة غير مشروعة في تموز/يوليه ١٩٩٠ وعن طريق الهجرة الجماعية في عام ١٩٩١ مواطنين كاملي الحقوق ، يمكن لهم أن يدخلوا البلد ويغادروه متى شاءوا . وقد عاد عشرات الآلاف من الالبانيين الى بلدهم ويجري الآن اعادة ادماجهم في الحياة الاجتماعية والسياسية .

٨ - واستطرد يقول إن البانيا ترى أن لها الحق في أن تهتم بالطريقة التي يدمج بها رعاياها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المضيفة وتأمين معاملة كريمة لهم جميعا . وقد أبلغت حكومته المفوض السامي بذلك الموقف وأكدت على قلقها ازاء الرعايا الالبانيين الذين أسيئت معاملتهم وخضعوا للتمييز في يوغوسلافيا . ومن المأمول الا يتكرر حدوث ذلك .

٩ - وقال إن بلده سيفدو ممتنا لو أن الدول المعنية أبدت تفهما وتأييدا من أجل تمكين اللاجئين الالبانيين من التغلب على المصاعب ، ولاسيما في العثور على عمالة مؤقتة . وفي هذا الصدد ، أعرب عن عميق تقديره لحكومات ايطاليا واليونان والمانيا لما أبدته من استعداد في هذا الصدد . وقال إن من المفيد تماما في هذا الشأن عقد اتفاقات دولية بشأن الهجرة القانونية من أجل العمالة المؤقتة على أن تصحبها استثمارات أجنبية . وذكر أن حكومته قد تفاوضت مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن السبل الكفيلة بمساعدة المهاجرين القانونيين .

١٠ - السيد أوليا (جمهورية إيران الاسلامية) : قال إن الافتقار إلى احترام كرامة البشر يضر بالعلاقات الاجتماعية الدولية كما أنه أوجد مشكلة اللاجئين . ويجب معالجة أزمة اللاجئين بأسلوب يتسم بالمسؤولية من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والجماعات المحلية . وقال إن بلده ، طبقا لتعاليم الإسلام الحنيف ، قد رحبت بملايين اللاجئين إبان العقد الماضي .

١١ - وأضاف يقول إن عدد هؤلاء اللاجئين قد تجاوز ٥,٣ مليون في أوائل عام ١٩٩١ ، فأصبحت جمهورية إيران الإسلامية بذلك الدولة المضيفة الأولى للاجئين . وهي تبذل قصاراها لتوطين من بقوا منهم ولتأمين سلامتهم ورفاههم . وأشار الى أن هناك ما يقرب من ٣ ملايين لاجئ أفغاني وحوالي مليون لاجئ عراقي في بلده . وقد قاربت العودة الكريمة للاجئين الأفغان إلى بلدهم على التحقق لأن باكستان وجمهورية إيران الإسلامية قد أعلنتا استعدادهما لتيسير العودة الطوعية إلى الوطن .

(السيد أوليا ، جمهورية إيران الاسلامية)

١٢ - وتابع كلامه قائلا إن بلده قد واجه منذ بضعة أشهر أكبر وأسرع تدفق للاجئين في تاريخ المفوضية ، فاتخذ خطوات عاجلة لتلبية حاجات اللاجئين الاساسية . وقد اقتضى الامر تكملة المساعدة السخية التي قدمت من المجتمع الدولي ومنظومة الامم المتحدة لمساعدة اللاجئين العراقيين بموارد ضخمة قام بتعبئتها بلده ، الذي أسهم بالفعل بحوالي ٣,٧ بليون دولار لمواجهة هذه المأساة الإنسانية . وقال إن وفده يأمل في أن تؤمّن الامم المتحدة استمرار وتدعيم الخدمات الاساسية المقدمة إلى اللاجئين العراقيين قبل فصل الشتاء المقبل ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/١٩٩١ . ويقدر وفده جهود الممثل التنفيذي للامين العام ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والمنظمات الدولية الاخرى ، والدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، في مجال تقديم المساعدة .

١٣ - وذكر أن جمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبيرة على الإسراع بتحسين جهاز الامم المتحدة الإنساني ؛ إذ ينبغي تعزيز الهيكل القائم من أجل إشباع الحاجات العاجلة للاجئين في أوقات الأزمات . ويمكن النظر في إيجاد آلية لزيادة المساهمات المالية فيما يتصل بولاية المفوضية . ويجب عدم اضفاء الطابع السياسي على عملية توفير العون في حالات الطوارئ . ويجب أن تستند النظرة العالمية الجديدة إلى تلك المشكلة إلى القيم الإنسانية . وأعلن أنه يأمل في أن يتسنى تحقيق عودة كريمة وآمنة لجميع اللاجئين في سائر أرجاء العالم ، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين ، الذين طال حرمانهم من حقوقهم الاساسية .

١٤ - السيد سامبوفارا (فنلندا) : أكد من جديد التزام بلده باتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، وحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين على أن تفعل ذلك . وأشار إلى أن فنلندا تعلق أهمية خاصة على العلاقة بين التعاون الإنمائي ، والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، وتشدد على الحاجة إلى القضاء على الاسباب الكامنة لتدفقات اللاجئين . وقد أخذ يتضح بصورة متزايدة ضرورة تعزيز التدابير الرامية إلى تجنب تحركات جماعية جديدة من البشر وتحقيق حلول دائمة .

١٥ - وأضاف يقول إن العودة الطوعية الى الوطن هي أفضل سبيل للتوصل إلى حل دائم . وتؤيد فنلندا بشدة المفوضية في جهودها الرامية إلى استغلال التطورات المواتية في كمبوديا والصحراء الغربية وجنوب افريقيا وغيرها استغلالا تاما من أجل

(السيد سامبوفارا ، فنلندا)

حل بعض من أصعب قضايا اللاجئين في الأزمنة الحديثة . وتؤدي المفوضية دورا حفازا نافعا لدى وجود إمكانية العودة الطوعية . وينبغي على المجتمع الدولي أيضا أن يحسن المساعدة التي يقدمها للاشخاص النازحين داخليا .

١٦ - وقال إن فنلندا تشدد على الحاجة إلى إيضاح الفارق بين تدفقات اللاجئين وغيرها من حركات السكان . ويجب إيجاد السبل الكفيلة بالاقلال من إساءة استعمال حق اللجوء ، الآخذ في التزايد ، لتأمين معاملة أفضل للاشخاص الذين يحق لهم الحصول على مركز اللاجئ . وهناك حاجة إلى اتباع تدابير تحظى بقبول عام لمعالجة أمر الاشخاص الذين يتضح أنهم ليسوا أهلا للحصول على مركز اللاجئ وتحقيق عودتهم السريعة إلى أوطانهم .

١٧ - وأشار إلى أن النساء والاطفال هم أضعف الفئات بين اللاجئين . وتتطلب أنباء الانتهاكات المستمرة لحقوق هذه الفئة اتخاذ إجراء عاجل . وتثني فنلندا على المفوضية لجهودها من أجل ادماج الحاجات المحددة للاجئات في برامجها ، وترحب بمبادأة إنشاء وظيفة المنسق الاقدم لشؤون الاطفال اللاجئين .

١٨ - وذكر أن هناك توافقا في الآراء يؤيد العمل على زيادة اشتراك منظومة الامم المتحدة في المساعدة الإنسانية وعمليات الإغاثة . وقد شجعت بلدان الشمال الجهود الرامية إلى الارتقاء بفعالية منظومة الامم المتحدة في مواجهة التحديات في مجال الاستجابة للطوارئ . ويثني وفده على المفوضة السامية لمبادرتها الرامية إلى تعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة ، كما أنه يقدر أنشطة المفوضية تقديرا عاليا . ويعد التعاون مع المنظمات غير الحكومية ذا أهمية حيوية في معالجة حالات الطوارئ ، ويجب زيادة تحسين التعاون في هذا المجال .

١٩ - السيد زيلي (هنغاريا) : قال إن حالة اللاجئين في العالم ، بالرغم من انتشار الحرية والديمقراطية ، قد تدهورت تدهورا كبيرا وتتطلب جهودا دولية متضافرة ، وأن بلده ملتزم كل الالتزام تجاه تلك الجهود .

٢٠ - وأضاف يقول إن هنغاريا استمرت ، في أعقاب الحرب الباردة ، تستقبل أعدادا ضخمة من اللاجئين ، بمن فيهم ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الرومانيين في السنوات الاخيرة . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحداث الاخيرة في يوغوسلافيا قد حملت ما يزيد على

(السيد زيلي ، هنغاريا)

٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ ، ٧٠ في المائة منهم من النساء والأطفال ، على الهروب إلى هنغاريا في الأشهر الاربعة الماضية . ووفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبرتوكولها لعام ١٩٦٧ ، فقد بذلت هنغاريا قصاراها في حماية ومساعدة هؤلاء اللاجئين ، الذين جعلوا عدد اللاجئين الذين هربوا إلى هنغاريا في السنوات الثلاث الماضية يرتفع إلى حوالي ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ . وكان لمساعدة وتضامن المجتمع الدولي والمفوضية أثر بالغ القيمة في جهود هنغاريا للاستجابة لحالة اللاجئين الآخذة في التفاقم بسرعة .

٣١ - واستطرد يقول إن انتهاك حقوق الانسان عن طريق القمع المنتظم لا يزال يشكل السبب الرئيسي لحركات اللاجئين . ورحب بتزايد الاعتراف بمسؤولية الحكومات عن معالجة الأسباب الجذرية لهذه الحركات ، لاسيما تلك التي تنطوي على اضطهاد الأفراد أو المجتمعات الإثنية .

٣٢ - ومضى يقول إن وفده يؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي للمفوضية أن تركز ، في المستقبل ، على آليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ ، وقدرات الانذار المبكر ، والعودة الطوعية الى الوطن . كما أن وفده يوافق أيضا على أن استجابة الأمم المتحدة لأزمة اللاجئين الأكراد ينبغي أن تحلل تحليلا شاملا كيما يتسنى جعل مثل هذه الاستجابة أكثر فعالية في المستقبل . وينبغي وضع طرق الاستجابة على نطاق المنظومة للكوارث الانسانية الكبرى ، كما ينبغي تعزيز قدرات الانذار المبكر في إطار هيكل مشترك بين الوكالات في الأمم المتحدة ، يمكن عن طريقه أيضا اتخاذ تدابير وقائية .

٣٣ - وأكد أن حق اللاجئين في العودة الى بلادهم في أمان وكرامة ودون خوف من الاجراءات الانتقامية أمر لا غنى عنه لاي حل دائم . وينبغي أيضا للعودة الطوعية أن تشمل التعويض عن الممتلكات المصادرة أو المفقودة أو التالفة . وأعلن أن هنغاريا ، بمناسبة الذكرى الاربعين لانشاء المفوضية ، تؤكد من جديد تضامنها مع اللاجئين واستمرار التزامها برعايتهم .

٣٤ - الآنسة رودني (كندا) : قالت إن المجتمع الدولي يمر بمرحلة حاسمة في التصدي لمشكلة اللاجئين المستمرة ؛ فعليه أن يتخذ تدابير من شأنها أن تغيث اللاجئين ولكن تتجنب اساءة استخدام حق اللجوء من قبل الأفراد الذين يلتمسون هذا اللجوء لأسباب اقتصادية ، وهي ظاهرة شائعة تماما ، خاصة في البلدان النامية . ولسوف يظل ضعف

(الآنسة رودني ، كندا)

الفرص الاقتصادية ، والحرب الاهلية ، والتدهور البيئي يؤدي الى تدفقات غير قانونية من المهاجرين ، الذين تهدد مطالبهم المفروضة على نظم تقرير مركز اللاجئ سيادة الدول وتفرض عليها عبئا ماليا كبيرا . وتحتاج البلدان الصناعية الى التعاون في حل مشاكل اللاجئين وبناء جهودها على أساس نظام للقانون الدولي .

٣٥ - وأضافت تقول إن ايجاد الحلول يتطلب ، من جانب الشمال والجنوب معا ، التزامات دولية ووطنية بالاضافة الى الارادة السياسية والمؤسسية اللازمة . ولذلك فإن بلدها يؤيد وضع استراتيجية دولية لمعالجة الصلات بين تدفقات اللاجئين وملتمسي اللجوء وتدفقات المهاجرين المخالفة للقواعد .

٣٦ - وتابعت كلامها قائلة إن المجتمع الدولي كان مبدعا بالفعل في النهج الذي اتبعه إزاء مشكلة النزوح الجماعي ، بتطبيق مبدأ الملاذ الآمن مثلا على حالة المواطنين العراقيين الذين شردوا نتيجة لحرب الخليج . وقد أظهرت أزمة الخليج أيضا أن المجتمع الدولي ، بالرغم من النقائص التنظيمية والشكوك التي تغلف ولايته ، استطاع بفضل قوة ارادته السياسية أن يستجيب بطريقة متساوقة .

٣٧ - ومضت تقول إن المفوضية قد تلقت ، نتيجة لأزمة الخليج ، مستويات من التمويل عالية بصورة غير عادية . فقد أسهمت كندا بما يزيد على ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩١ ، وهو مبلغ يزيد على ما أسهمت به في العام الماضي باكثر من ٥٠ في المائة . وعلى الرغم من أنها ستبذل كل ما في وسعها لتزويد المفوضية بالموارد اللازمة في عام ١٩٩٢ ، فإن حكومتها لا تستطيع أن تضمن تقديم مستوى من التمويل يماثل ما قدمته في عام ١٩٩١ .

٣٨ - واستطردت تقول إن حرب الخليج وما أعقبها قد أكدت الحاجة الى زيادة التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تعالج مسألة الاشخاص المشردين . وترى حكومتها أن الوقت قد حان لتعيين موظف أقدم لشؤون الاغاثة الانسانية والمساعدة في حالات الكوارث . وترفض حكومتها بقوة الرأي القائل بأن زيادة المساعدة الى اللاجئين والمشردين يمكن أن تقدم بمجرد توسيع تعريف مصطلح "اللاجئ" الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين . فمثل هذا الاجراء لن يؤدي إلا الى توزيع الأموال المتاحة المحدودة بشدة على نطاق أوسع ، ومن ثم الإضرار بمن هم أشد حاجة الى هذه الأموال .

(الآنسة رودني ، كندا)

٢٩ - وواصلت كلامها قائلة إن كندا ظلت تقليديا تمثل بلدا لإعادة توطين اللاجئين ، وأنها لم تتخل عن القيام بهذا الدور غير أنها ، شأنها في ذلك شأن المفوضية ، تولي مزيدا من التركيز على إعادة التوطين بوصفها أداة للحماية وليس حلا شاملا .

٣٠ - وأشارت الى أن الافراد الذين يطلبون منحهم مركز اللاجئ ليسوا كلهم من الذين يحركهم حقيقة دافع الخوف الذي له ما يبرره من الاضطهاد ، حسبما يُفهم التعبير بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ . ومحاولات استخدام اجراءات تقرير مركز اللاجئ كوسيلة لتفادي العودة الى بلد المنشأ ليست اساءة لاستخدام النظام فحسب بل وتفرض عبئا لا مسوغ له عليه ، مما يضاعف من صعوبة تحديد الاشخاص الذين هم في حاجة حقا الى الحماية . فاجراءات تقرير مركز اللاجئ ، مع ما يصحبها من المساعدة الاجتماعية التي يقدمها معظم البلدان الصناعية ، هي أمر باهظ التكلفة ، ونتيجة لذلك يُنفق قدر كبير من المال على عدد صغير نسبيا من السكان ، مما لا يترك لجماعات اللاجئين الاخرى سوى قلة من الموارد .

٣١ - واستطردت قائلة إن من الضروري ، لهذه الاسباب ، التحكم من جديد في تدفقات السكان الدولية ، لان عدم القيام بذلك سيؤدي الى ضياع تأييد الرأي العام المحلي ، وهو أمر حيوي للجهود التي تبذل لمساعدة اللاجئين . وتعد الحكومات مسؤولة الى حد ما عن الحالة الراهنة : فقد عجزت منذ وقت طويل عن تنسيق إجراءاتها لتقرير مركز اللاجئين بموجب الاتفاقية . وفي الوقت نفسه ، فإن على المجتمع الدولي أن يضع اتفاقات فعالة ، متعددة الاطراف وثنائية وإقليمية ، بشأن مسألة طالبي اللجوء . وفي هذا الصدد ، قالت إن بلدها يسعده أن يلاحظ أن اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية قد بدأت ، في الدورة الاخيرة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، في النظر في مفهوم نقل طالبي اللجوء الى بلدان ثالثة آمنة .

٣٢ - وذكرت أن كثيرا من حالات اللاجئين ترجع جذورها الى كراهية إثنية طال العهد بها واضحى من العسير جدا ازالتها . بيد أن هناك بعض الحكومات التي تستغل هذه الانقسامات لاسباب سياسية ، ويجب على المجتمع الدولي أن يندد بشدة بهذه الممارسات التي تشكل انتهاكا لحقوق الانسان ويمكن أن تفضي الى الاضطهاد .

٣٣ - الآنسة زندوغا (زمبابوي) : قالت إن حالة اللاجئين في العالم ، كما هو مبين في تقرير المفوض السامي (A/46/12) ، قد تدهورت على نحو لم يسبق له مثيل . ويلزم

(الآنسة زندوغا ، زمبابوي)

إعادة تشكيل المفوضية بحيث يمكن لها أن تكون أكثر استجابة لهذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، قالت إن وفدها يرحب باقتراح إنشاء آلية التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها ، التي من شأنها أن تمكن المفوضية من أن تستجيب بفعالية لحالات الطوارئ الانسانية . وتفاديا للازدواج ، ينبغي للمفوضية أن تعمل كهيئة تنسيق في جميع حالات الطوارئ . وفضلا عن ذلك ، وسعيا لجعل الآلية المقترحة أكثر فعالية ، ينبغي أن يزيد التعاون بين المفوضية ووكالات الإغاثة الاخرى ، وذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الاعضاء .

٣٤ - وأعلنت أن حكومتها تؤيد إنشاء صندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ تابع للامم المتحدة . بيد أنها تود الحصول على إيضاح فيما يتعلق بالغرض من ذلك الصندوق ، حيث أن المفوض السامي قد أعرب بالفعل عن رأي يقول بأن صندوق الطوارئ سيساعد المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ على نحو أكثر فعالية . ومن شأن لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات أن تعزز أيضا التعاون فيما بين الوكالات .

٣٥ - وأضافت تقول إن وفدها يرحب بجهود المفوضية الرامية الى إيجاد حلول دائمة . ومع أن الحالة في أمريكا اللاتينية قد تحسنت بعودة أعداد كبيرة من اللاجئين الى نيكاراغوا وشيلي ، فمن المتوقع أن تؤدي الحالة في هايتي الى تدفق للاجئين . وتؤيد زمبابوي خطة العمل الشاملة للاجئين من أبناء الهند الصينية وتحث على احترام حقوق اللاجئين الفييتناميين ، وفقا لاتفاقية جنيف ذات الصلة . وتثني زمبابوي على الجهود المشتركة التي تبذلها لجنة الصليب الاحمر الدولية والمفوضية واليونيسيف لتعيين السبل التي يمكن بها للامم المتحدة أن تساعد في التخفيف من حدة المعاناة الناجمة عن الصراع في يوغوسلافيا ؛ كما تؤيد أيضا جهود المفوضية ووكالات الإغاثة الاخرى لمعالجة مشاكل اللاجئين التي تسببت فيها حرب الخليج .

٣٦ - ومضت تقول إن من الامور التي تستحق الثناء أيضا الانشطة التي تضطلع بها المفوضية في افريقيا . ونظرا لان الحالة السياسية في كثير من البلدان الافريقية ما زالت غير مستقرة ، فإن العودة الطوعية للاجئين الى أوطانهم ليست ممكنة . ولذلك وجدت المفوضية أن عليها أن تتعاون تعاونا وثيقا مع منظمة الوحدة الافريقية والدول المضيفة لإيجاد سبل أخرى لمعالجة مسألة اللاجئين . وقد تطلبت هذه الجهود موارد مالية ومادية ، لا سيما في ضوء الضغط الذي فرضته تدفقات المهاجرين على الاقتصادات الهشة أصلا لبعض البلدان المضيفة .

(الآنسة زندوغا ، زمبابوي)

٣٧ - وذكرت أن بلدها يعرب عن تقديره للبلدان الواردة أسماؤها في الوثيقة A/46/371 ، ومنظومة الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي لاستجابتها لقرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٥ ، الذي دعا البلدان والوكالات الى اتخاذ التدابير المطلوبة منها بموجب إعلان وخطة عمل اوسلو بشأن محنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي .

٣٨ - وواصلت كلامها قائلة إنه على الرغم من حدوث تقدم سياسي هام في الجنوب الافريقي ، فإن المشكلة الاساسية الخاصة باللاجئين والعائدين والمشردين في تلك المنطقة ما زالت دون تغير ، وما برح إعلان وخطة عمل اوسلو ساريين . وتثير الحالة في موزامبيق تدفقا خارجيا متزايدا ، وقد افتتحت المفوضية مكتبا في جنوب افريقيا للتصدي لمسائل الإعادة الى الوطن . وينبغي لهذا المكتب أن يعمل بالتعاون الوثيق مع حركات التحرير في الجنوب الافريقي ؛ ويمكن له أيضا أن يشترك في رصد الموجه الجديدة من اللاجئين التي تهرب من الحالة السياسية المزعزة في جنوب افريقيا .

٣٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن الفصل العنصري قد عرّف في المؤتمر الدولي لعام ١٩٨٨ بشأن محنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي بوصفه السبب الجذري لمشكلة اللاجئين والمشردين في تلك المنطقة . وعلى الرغم من أن الفصل العنصري لم يعد معلنا رسميا ، فإنه أبعد ما يكون عن الاستئصال . وناشدت المجتمع الدولي أن يواصل جهوده من أجل القضاء على ذلك النظام الذي تسبب في معاناة لا يمكن أن توصف .

٤٠ - السيد ين يونغيان (الصين) : قال إنه برغم الجهود المتعددة الاطراف ، فإن حالة اللاجئين لا تزال بالغة الخطورة . ومع ذلك ، فقد حدث شيء من التقدم المشجع في مناطق معينة ، ولا سيما أمريكا الوسطى والجنوب الافريقي . ومع تسوية النزاع الكمبودي ، ستصبح العودة الطوعية لعدد كبير من الكمبوديين حقيقة واقعة وشيكا . وكل هذا التقدم ناتج عن جهود المجتمع الدولي والمفوضية وغيرها من وكالات الإغاثة .

٤١ - وأضاف يقول إن تقرير الفريق العامل المعني بالحلول والحماية المقدم الى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي بعيد عن أن يكون مثاليا ، إلا أنه يوفر أساسا سليما لمواصلة دراسة الاسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين والمشردين وطالبي اللجوء وآليات حل تلك المشكلة . وعموما ، فإن التقرير يتسم بالتوازن ويتصدى للمسائل التي تهم جميع الاطراف . ومما يؤسف له أن اللجنة التنفيذية ، نظرا لإصرار

(السيد بن يونغيان ، الصين)

بعض البلدان ، قد اقتصرت على قبول ذلك التقرير بدلا من اعتماده حسبما نادت أغلبية أعضاء اللجنة . وقال إن بلده يؤيد اقتراح اللجنة التنفيذية بعقد اجتماع بين الدورتين للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية لمواصلة النظر في هذا التقرير .

٤٢ - ومضى يقول إنه منذ السنوات الاولى للمفوضية انتقلت مشكلة اللاجئين من أوروبا الى البلدان النامية . فقد زاد عدد اللاجئين زيادة كبيرة وتحول الاهتمام الى جماعات اللاجئين بدلا من اللاجئين الافراد . وظل كثير من مشاكل اللاجئين دون حل لعدة عقود . وفيما يتصل بالوجه المتغير لمشكلة اللاجئين ، فإن وفده يؤيد توسيع ولاية المفوضية وتعريف مصطلح "اللاجئ" وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤٣ - وتابع كلامه قائلا إن حكومته ظلت تعتقد طويلا بأن مسألة اللاجئين لا يمكن أن تحل إلا بالقضاء على الاسباب الجذرية لها ، التي تشمل الحروب والصراعات الداخلية والعدوان المسلح وعدم الاستقرار السياسي ؛ فهذه الاسباب تستحق تحليلا متأنيا وواقعيا . وثمة نهج هام يمكن اتباعه لحل مشكلة اللاجئين ، هو تعزيز الوئام بين الدول وإنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان . وينبغي ألا يُسمح للقضايا المذهبية بأن تؤثر في أعمال المفوضية ، التي ينبغي أن تعمل جاهدة على الحفاظ على الطابع غير السياسي والإنساني لجهودها .

٤٤ - وذكر أن وفده يؤيد اقتراحات المفوض السامي بشأن إدارة الموارد البشرية وتخزين المواد الاساسية اللازمة لحالات الطوارئ . ومفتاح تعزيز قدرة الامم المتحدة على مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية يتمثل في تحسين التنسيق فيما بين شتى الوكالات المعنية .

٤٥ - واستطرد يقول إن تدفق اللاجئين المتزايد قد أبرز أيضا مشكلة الاشخاص المشردين داخليا . فهذه المشكلة تثير قضايا إضافية تتصل بسيادة الدولة وحق الدول في تسوية شؤونها الداخلية . وكثير من البلدان النامية ، بما في ذلك الصين ، تعي بشدة ، بسبب تاريخها الاستعماري ، أهمية سيادة الدولة . ولذلك يشعر بلده بأن أية محاولة لمساعدة أشخاص مشردين داخليا يجب أن تقوم على الميثاق وينبغي ألا يُضطلع بها إلا بناء على طلب البلد المعني أو بموافقته . ونظرا لتعقد هذه المسألة ،

(السيد ين يونغيان ، الصين)

لا يمكن أن يكون هناك إجراء وحيد لتسويتها ، وينبغي استخدام طرق مختلفة وفقا للظروف .

٤٦ - وذكر أن حكومته ، بوصفها طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، قد احترمت جميع التزاماتها واقامت سياستها المتعلقة باللاجئين على أساس هذين المكين ، وضمنت حقوق اللاجئين من أهالي الهند الصينية الذين استضافتهم . وستواصل التعاون مع جميع الجهود الدولية المبذولة لحل مشكلة اللاجئين .

٤٧ - السيد غوشو (اثيوبيا) : قال إن وفده يؤيد اقتراح المفوض السامي بإنشاء آلية للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها من أجل مواجهة مشكلة اللاجئين في مرحلة مبكرة . فمحتويات التقرير السنوي للمفوضية (A/46/12) تبعث على الانزعاج . وبالرغم من البوادر المشجعة للتوصل الى تسوية عدد من النزاعات الإقليمية المعلقة ، ستظل حالة اللاجئين في العالم حرجة لبعض الوقت . ويجب على المجتمع الدولي أن يعبئ الموارد لمساعدة المفوضية والحكومات المعنية في حل المشكلة عن طريق العودة الى الوطن والتأهيل وإعادة التوطين .

٤٨ - وأضاف يقول إن الاحداث التي وقعت مؤخرا في اثيوبيا ، التي شهدت انهيار نظام ديكتاتوري يتحمل المسؤولية الاساسية عن تدفق اللاجئين الى البلدان المجاورة ، قد أثارت آمالا كبار لها ما يبررها . فقد انتهى صراع أهلي دام ثلاثين عاما - وهو سبب جذري آخر لمشكلة اللاجئين - وبدأ اللاجئون الاثيوبيون في العودة ، مما زاد العبء على اقتصاد مريض وأرض دمرتها الحرب . وقال إن حكومته ملتزمة بالمبادئ الديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان وحكم القانون ، وأنها مصممة على أن تقيم علاقات ودية مع جيرانها وتعمل في تضافر من أجل حل مشكلة اللاجئين في المنطقة . وتحقيقا لتلك الغاية ، دعا رئيسا اثيوبيا وجيبوتي في الاسبوع الماضي الى عقد مؤتمر دولي فورا بشأن اللاجئين والمشردين في المنطقة الفرعية بغية الحصول على العون الإنساني من أجل تأهيلهم وتوطينهم .

٤٩ - وذكر أنه طالما ظل الفقر سائدا في ذلك الجزء من العالم ، فستكون هناك تحركات للسكان عبر الحدود ، وأن مواجهة هذه المشكلة يتطلب مساعدة ضخمة من النوع الذي قُدم لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفي هذا السياق ، يرحب وفده ببدء تنفيذ برنامج طوارئ خاص للقرن الافريقي . ذلك أن اثيوبيا تجد لزاما عليها أن

(السيد غوشو ، اثيوبيا)

تواجه مئات الآلاف من اللاجئين من البلدان المجاورة الذين هم في حاجة عاجلة الى المساعدة فضلا عن ١٠ ملايين اثيوبي مشردين بفعل القحط والحرب الاهلية . وعلى الرغم من أن الجماعة الاخيرة لا تقع ضمن اختصاص المفوضية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، فإن هناك سوابق تبرر تزويد هؤلاء الاشخاص بالمساعدة . وهناك خطر من أن تعجز حكومته عن تلبية احتياجات اللاجئين العائدين . وتعرب حكومته عن ارتياحها للنهج المنسق الذي تتخذه مختلف وكالات الامم المتحدة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في القرن الافريقي ، كما أنها ستعمل في تعاون وثيق مع الحكومات المانحة والمفوضية فيما تبذله من جهود لايجاد حل للمشكلة .

٥٠ - السيد باركر (استراليا) : قال إن وفده يرحب باقتراحات المفوض السامي لإنشاء آلية جديدة للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها ، ويؤيد زيادة مستوى صندوق الطوارئ ويوافق على الاقتراحات المتعلقة بوزع الموظفين الحاليين في فرق متعددة المهارات للاستجابة للطوارئ ، وإنشاء مخزون للطوارئ .

٥١ - وأضاف يقول إنه بالرغم من التقدم المشجع المحرز صوب تحسين المفوضية إداريا وماليا ، يجب الحفاظ على الانضباط المالي وتحديد أولويات واضحة وواقعية .

٥٢ - وقال إن استراليا ترحب بالاهتمام الذي يولى إلى قضية اللاجئين من النساء والاطفال ، وهي مشكلة يجب ان تستجيب لها برامج المفوضية بصورة متزايدة .

٥٣ - ومضى يقول إن العالم أصبح يشهد تحركات للناس اضخم وأكثر تعقيدا ، وكثير منهم من اللاجئين الذين توجد لهم آلية استجابة راسخة . وقد شرد آخرون بفعل الحرب أو الصراع الاهلي أو الفقر أو الكوارث الطبيعية . وهناك فئة ثالثة لا تفتأ تتزايد عددا ، تتألف من اولئك الذين تعد حركتهم للهجرة أساسا ولكنهم يستخدمون لغة الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان من أجل الحصول على تصريح الدخول والإقامة الممتدة في بلدان كانت ضوابط الهجرة ، لولا ذلك ، تستبعدهم منها . وعلى الرغم من أن عدد الاشخاص الذين يهم امرهم المفوضية قد استمر يزيد ، فإن الاغلبية العظمى ليست من اللاجئين بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين .

٥٤ - واستطرد يقول إن الحل ليس هو توسيع نطاق تفسير مفهوم "اللاجئ" لكي يشمل هذه المجموعة الثالثة ، لأن احتياجات هؤلاء الناس للحماية والحلول المطلوبة تختلف نوعيا عن تلك المتعلقة باللاجئين . وبالنسبة للمشردين بسبب الكوارث الطبيعية أو التي

(السيد باركر ، استراليا)

تسبب فيها الإنسان ، ينبغي أن تعطى الأولوية إلى المساعدة الغوثية والإنسانية وإلى إعادتهم إلى أوطانهم بمجرد امكان تحقيق تلك العودة بقدر معقول من الامان . حقا أن المفوضية وعددا من المنظمات الاخرى توفر المساعدة للمشردين ، لكن ليس هناك نظام منسق ومقبول دوليا للقيام بذلك ، بل مجموعة منوعة من ردود الفعل الوقتية .

٥٥ - وأشار إلى أن تقديم اللجوء لكل من يطلبونه يمكن أن يعرض هذه الممارسة المستقرة ذاتها للخطر ، كما ان هذه الظاهرة تحول الموارد بعيدا عن المجالات التي قد يكون من الافضل استخدامها فيها . مثال ذلك ان اجراءات اللجوء في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تكلف ما يساوي ٨/١ من مجموع المساعدة الدولية التي تقدمها - يزيد بمقدار ١٠ مرات على مجموع ميزانية المفوضية - في حين ان نسبة ضئيلة فحسب من اولئك الذين يطلبون اللجوء هم من اللاجئين .

٥٦ - وذكر أن احدى طرق الاستجابة تتمثل في تنسيق إجراءات اللجوء وترشيدها . وينبغي ان يكون الهدف هو البت بصورة عاجلة وسريعة في الطلبات ، كما يجب على الدول أن توافق على ان تؤمن رحيل طالبي اللجوء الذين ترفض طلباتهم إذا لم يكن لديهم اساس قانوني آخر للبقاء في البلد .

٥٧ - وتابع كلامه قائلا إن من المسلم به في منطقة استراليا ذاتها ان تدفق القادمين من فييت نام له طابع الهجرة في أغلبيته الساحقة ، حيث ان الناس يرحلون من بلد دمر اقتصاده وصار معزولا عن المساعدة المالية الدولية . وتركز خطة العمل الشاملة ، التي اعتمدها المجتمع الدولي عام ١٩٨٩ ، على تمييز اللاجئين عن العناصر المهاجرة في التدفق الخارجي ، وعلى توفير استجابة انسانية مناسبة لكليهما . وقد تبين ان أقلية صغيرة فحسب من الاشخاص الذين رحلوا عن فييت نام هم لاجئون ، وكان ذلك في العادة على أساس صلات عائلية مع أشخاص أعيد توطينهم من قبل في ظل ترتيبات إنسانية في بلدان ثالثة .

٥٨ - وشدد على الارتفاع الشديد لتكاليف فرز وتوجيه ورعاية عدد من الناس يبلغ ١١٠ ألف نسمة ، تبين بالفعل ان كثيرين منهم ليسوا لاجئين ولكنهم لم يعودوا بعد إلى فييت نام . ومن الجلي ان المجتمع الدولي يجب ألا يسمح باستمرار هذه الحالة إلى أجل غير مسمى . وتلاحظ استراليا ان حكومات بريطانيا وهونغ كونغ وفييت نام قد وقعت

(السيد باركر ، استراليا)

مؤخرا بيان تفاهم من أجل برنامج للعودة المنظمة إلى الوطن من هونغ كونغ لاولئك الاشخاص الذين تبين انهم ليسوا لاجئين وان أولى عمليات العودة بمقتضى الاتفاق قد جرت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

٥٩ - وذكر أن استراليا قد اشتركت عن كثب في عقد تسوية شاملة لصراع كمبوديا . ويمثل عودة ٠٠٠ ٣٥٠ كمبودي مشرد في المخيمات الواقعة على طول الحدود بين تايلند وكمبوديا وفي أماكن أخرى في المنطقة ، وهي عملية تقوم فيها المفوضية بدور الوكالة الرائدة ، واحدا من أعقد عناصر التسوية ، وسيطرح تحديا لم يسبق له مثيل أمام المفوضية . وسيعتمد نجاح اتفاق السلام كله ، إلى حد كبير ، على نجاح برنامج الإعادة إلى الوطن . ومن الضروري للمفوضية أن تتمكن من السير قدما بسرعة في هذه العملية ، فقد أعلنت استراليا بالفعل عن تقديم مساهمة قدرها مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمفوضية بالنسبة للمرحلة الاولى من برنامج الإعادة الى الوطن . وقال إن وفده يحث جميع الاطراف على أن تقدم دعمها القوي للمفوضية والمنظمات المشاركة من أجل ضمان تنفيذ مبكر وناجح لهذه المهمة الحيوية .

٦٠ - وواصل كلامه قائلا انه بالرغم من الاتجاهات المشجعة في حالة اللاجئين في افريقيا على مدى الاثني عشر شهرا الماضية ، فإن استمرار تزايد العدد الكلي للاجئين والمشردين مدعاة لقلق بالغ . وتثني استراليا على المفوضية لاشتراكها في برنامج الامم المتحدة الخاص للطوارئ في القرن الافريقي .

٦١ - وقال إن اتفاقية عام ١٩٥١ يجب ان تظل الاساس الذي تقوم عليه أعمال المفوضية في مجال الحماية ، إلا أن وفده يرى أيضا ان ثمة حاجة إلى إطار مؤسسي يفوض لمعالجة حالة المشردين على وجه التحديد .

٦٢ - السيدة فايكن (النرويج) : رحبت بالاقتراحات الداعية إلى تحسين تأهب مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لحالات الطوارئ وقدرتها على الاستجابة لها . وذكرت أن النرويج قد وضعت مؤخرا من جهتها تدابير تمكنها من المساهمة بصورة فعالة أكثر في حالات الطوارئ الجديدة ، وأنها تتطلع إلى التعاون مع المفوضية وسائر المنظمات الدولية من خلال النظام النرويجي للتأهب في حالات الطوارئ .

٦٣ - وأشارت إلى أنه يجري الإعداد لوضع خطط خاصة بعمليات واسعة النطاق من أجل الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج ، قائلة إن الاحتمالات المبشرة بالعودة الطوعية

(السيدة فايكن ، النرويج)

بوصفها أنسب حل من دواعي تشجيع حكومتها . وذكرت أن النرويج ترحب بقرار المفوض السامي بجعل العودة الطوعية هدفا في الاستراتيجية الجديدة للمفوضية . ولا بد من إيجاد آلية تمويل من أجل تمكين المكتب من تعبئة الموارد الضرورية دون تأخير ، بحيث يتم تنفيذ العودة الطوعية وإعادة الإدماج عند الاقتضاء .

٦٤ - وعبرت عن تأييد النرويج للتدابير الوقائية بوصفها وسيلة لتفادي حدوث تدفقات واسعة من اللاجئين . وفي عداد الوسائل التي ينبغي استخدامها أشارت إلى المساعدة الإنمائية ، وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتقديم المساعدة إلى العائدين ووضع آليات لتقاسم الأعباء . وأعلنت أن اتخاذ تدابير من هذا القبيل سوف يقتضي تضامن جهود المجتمع الدولي وتعاونه بصورة وثيقة على إيجاد حلول لكل حالة على حدة .

٦٥ - السيد كورنيخو (شيلي) : قال إنه مسرور لكون أحد الأغراض الأساسية للمفوضية هو تعزيز قدرة المفوضية على التصرف في حالات الطوارئ . وهناك غرض آخر هو العودة الطوعية التي تتطلب تهيئة ظروف كفيلة بتعزيز الاستقرار في المناطق الحساسة ، والتي سوف تتوقف على الاحتمالات الموجودة لإقرار السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي . ولذلك فإنه يؤيد تعزيز البرامج في هذا المجال كوسيلة لاستنباط نهج متكامل لحل مشاكل اللاجئين . وأضاف ان إعادة التوطين على نطاق واسع تتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة ، بما في ذلك إعادة جهود إعادة الإدماج التي تبذلها بلدان المنشأ ، والحصول على دعم اقتصادي من مختلف المصادر .

٦٦ - وذكر أن شيلي تشعر بالامتنان لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لما قدمه من مساعدة في إعادة توطين العديد من مواطني شيلي الذين هربوا من بلدهم . وذكر أن تلك الجهود قد قدمت مساعدة كبيرة في مجال تلبية الهدف الذي وضعته حكومة شيلي لتحقيق المصالحة الوطنية .

٦٧ - وأضاف ان الغرض الأساسي الثالث للمفوض السامي هو منع حدوث تدفقات اللاجئين ، الذي سوف يتطلب إجراء دراسة لأسبابها العميقة . ولا بد من أن يعمل المجتمع الدولي من أجل وقف حركات الهجرة الناجمة عن أسباب سياسية أو اقتصادية وذلك عن طريق توطيد الأنظمة والمؤسسات الديمقراطية ، ومن خلال تشجيع وضع برامج خاصة بالاقتصاد الكلي من أجل تحقيق التنمية الفردية والجماعية .

٦٨ - السيد كالفيتيانو (رومانيا) : قال إن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين جدير بالثناء على ما قدمه طوال الاربعين سنة من تاريخه من مساعدة لما يزيد عن ٣٠ مليون لاجئ ، على الصعيد العالمي . وذكر أن هذا الانجاز الهائل قد ساعد بصورة كبيرة على تخفيف حدة التوترات السياسية وعلى توطيد السلم .

٦٩ - وأضاف ان استمرار تحركات الشعوب الواسعة النطاق ، التي يدخل فيها العمال المهاجرون والنازحون وطالبو اللجوء واللاجئون ، تشير إلى أن العالم يمر بمرحلة تتسم بتغيير عميق وبعدم الاستقرار . إن الأسباب الكامنة وراء هذه التحركات قد أصبحت أكثر تعقيدا ، وهي تنطوي على عوامل سياسية واقتصادية وبيئية . وذكر ان السنة الماضية قد شهدت ترديا لا مثيل له في حالة اللاجئين على الصعيد العالمي ، ويعود ذلك بصفة خاصة إلى التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط وافريقيا . ومع ذلك ، فقد كان هناك أيضا تحسن عام في مجال الحماية الدولية للاجئين ، نظرا لان مكتب المفوض السامي والدول الأعضاء قد وطدت تعاونها على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال تقييم الحالة الراهنة والاستجابة لها ، وفي مجال منع تدفقات اللاجئين في المستقبل . وعبر عن تأييد رومانيا التام للاستراتيجية التي وضعها المفوض السامي والتي تتألف من ثلاثة نقاط وهي المنع والاستجابة لحالات الطوارئ وإيجاد الحلول .

٧٠ - وأضاف أن التغييرات الجذرية في أوروبا الشرقية قد أدت إلى حدوث أكبر موجة تدفق نحو الغرب من تلك المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٨٩ ترك ٣,١ من ملايين الأشخاص أوروبا الشرقية ، مقابل معدل سنوي يناهز الـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص حتى أواسط الثمانينات . وهذا الاتجاه الذي تواصل في عام ١٩٩٠ ، والذي كان يتعلق بصورة أساسية بجماعات إثنية من الالمان واليهود ، كان ناجما عن التحرر السياسي ، وإزالة القيود المفروضة على السفر ، وإعادة تشكيل الاقتصاد ، وما نجم عن ذلك من تردي الظروف المعيشية وفرص العمل ، وزيادة التوترات العرقية والقومية في المنطقة . ونظرا لهذا الوضع ، لا بد من التمييز بوضوح بين اللاجئين وفئات أخرى من المهاجرين أو طالبي اللجوء ، نظرا لان منح مركز اللاجئ دون مبرر من شأنه أن يعرقل الجهود المبذولة لتقديم المساعدة .

٧١ - وأضاف أن العديد من مواطني البلد كانوا قد رحلوا عن موطنهم الام إلى أن سقطت الدكتاتورية في رومانيا في عام ١٩٨٩ . ولكن الحكومة الجديدة قد اعتمدت مجموعة من التدابير من أجل إنشاء مجتمع ديمقراطي يقوم على الحرية ومراعاة حقوق

(السيد كالفيتيانو ، رومانيا)

الإنسان بصورة عامة . وأحد هذه التدابير كان كفالة حرية الحركة ، بما في ذلك الحق بالعودة . ولذلك فإن عدد المهاجرين قانونا من رومانيا قد زاد بشدة ، حتى وصل إلى ١٣٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٠ . وبغية تسهيل عودتهم الطوعية - التي تمثل أنسب حل - عقدت حكومته اتفاقات خاصة مع بعض البلدان المستقبلة ، وحصلت على دعم من الحكومة الالمانية ، في مجال الجهود التي تبذلها لوقف تدفق جماعات الالمان الإثنية من رومانيا .

٧٢ - ومنذ نهاية عام ١٩٩٠ ، كانت رومانيا قد بدأت كذلك في استقبال اللاجئين من بلدان أخرى ، الذين وصل عددهم حاليا إلى ١ ٠٠٠ شخص . وعلى الرغم من الافتقار للخبرة وللموارد المادية والبنية القانونية لمواجهة تلك الحالة ، فقد قامت رومانيا بأقصى ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها ، حتى قبل أن تصبح في آب/أغسطس ١٩٩١ طرفا في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ .

٧٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أنشئت لجنة لمعالجة مشاكل الهجرة من أجل تنسيق جميع الانشطة الوطنية والجهود المشتركة مع الدول الاخرى والهيئات الدولية المتخصصة في سياق الهجرة إلى رومانيا أو منها . واللجنة مسؤولة عن جملة أمور ، من ضمنها ، إبرام اتفاقات التعاون مع البلدان الاخرى من أجل تسهيل عودة المهاجرين الرومانيين وإعادة إدماجهم وتفادي حدوث تدفقات جديدة إلى الخارج ؛ ووضع إطار قانوني من أجل ممارسة حرية التحرك ؛ وتوحيد القواعد والممارسات الخاصة بجوازات السفر ومسائل التأشيرات وتحديد مركز الاجانب واللاجئين والمهاجرين ؛ ومنح مساعدة إنسانية طارئة إلى المهاجرين الذين يفدون إلى رومانيا . وتقدم اللجان المحلية المساعدة إلى المهاجرين والعائدين على مستوى المجتمعات المحلية .

٧٤ - إن رومانيا سوف تواصل الامتثال للمعايير الدولية الموضوعة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين وسائر النازحين ودعم الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الاخرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠